اختيارات أبي العباس ابن الحاج الأندلسي النحوية وانتقاداته لها.

د. ناصر مولود الأمين الجبو
جامعة الزنتان/ كلية الآداب والعلوم ببدر

نال عددٌ مِن النحاة الحَظَّ الأوفر مِنَ الدراسات العلمية، كالبحوث العلمية الخاصة بالمجلات، أو رسائل الماجستير أو الدكتوراه، ومع ذلك بقي العديدُ مِنَ النحاة لم ينالوا حَقَّهم مِن الدراسة والبحث والاهتمام، والسببُ فقدانُ مصنفاتِهم، وقلَّةُ آرائهم في مصنفاتِ غيرِهم.

والعالم الجليل أبو العباس ابن الحاج الإشبيلي الأندلسي مِن هؤلاء، ولكنْ سخر الله أبا حيان الأندلسي فاهتم بجَمْعِ العديد مِن آرائه.

ومِن هنا قمتُ بجَمْعِ ما تيسر مِن أقوال هذا العالِمِ النحوي ودراستِها؛ حتى يتسنَّى معرفةُ هذه الشخصيةِ النحويةِ.

– **اسمه:** أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي الأندلسي، يُكنَّى بأبي العباس(647هـ/1249م)، كما يُعْرَف بابن الحاج، وهو أديبٌ ونحويٌ وعالمُ لغةٍ ومقرئٌ مِنْ إشبيلية، يَعُدُّهُ مُؤَرِّخو النحوِ العربي مِن رجال المدرسة النحوية في الأندلس، وتعود أصوله إلى قبيلة الأزد العربية، ولا يُعرَفُ الكثيرُ عن تفاصيلِ حياتِهِ، ويَظلُّ مجهولاً مقارنةً بغيره مِن نحاة الأندلس.

– **حياته العلمية:** تتلمذ ابن الحاج على كبارِ علماءِ عصرِهِ، كأبي علي الشلوبين، وأَخذ العلومَ أيضًا مِن أبي الحسن الدباج، وبَرَعَ في الفقه والأصول والأدب والحديث، وعلوم اللغة والنحو على وجهِ التحديد، فكان عالمًا بالقراءات، متحققًا بالعربية، حافظًا للغات، مقدَّمًا في العَرُوض، وبَرَعَ في لسان العرب حتى قيل: إنَّه لم يَفُقْهُ أو يقاربه أحدٌ من عصره[1].

ويذكر الفيروزبادي أنَّه اشتغل بعلوم الحديث النبوي وأصول الفقه، ويَرَى محسن الأمين العاملي أنَّ ابن الحاج كان مُتَشَيِّعاً، ويَستدلُّ على ذلك بأحدِ مؤلفاتِه المفقودةِ التي يُناقِشُ فيها مسألة الإمامة، ورَدَّ عليه الدكتور: حسن موسى الشاعر بقوله: "إنَّ العديدَ مِن علماء السنة قاموا بالتأليف في موضوع الإمامة، وهم يقصدون الخلافة"[2].

- **مؤلفاته:**[3] ألَّفَا بنُ الحاج الأندلسي عددًا من الشروح والتعليقات والحواشي على مؤلفات كبار النحاة، أمثال سيبويه وأبي علي الفارسي وابن جني، وقد كان يتعقَّب ابن عصفور في مؤلفاته ويُخطِّئه في كثير من الأحيان، وهذه هي المؤلفات التي تُنسَب إليه:

1- شرح كتاب سيبويه.
2- شرح سر صناعة الإعراب لابن جني .
3- شرح الإيضاح للفارسي .
4- نُقُود على الصِّحاح .
5- كتاب السماع وأحكامه .
6- مختصر المستصفى في أصول الفقه للغزالي.
7-كتاب في العَرُوض والقوافي .
8- كتاب في الإمامة.
9- إيرادات على المقرب لابن عصفور .

- **وفاته:**

تُوُفِّيَ ابن الحاج سنة (651هـ)، وقيل: سنة(647)[4].

- **خصائص المذهب الأندلسي:**

مِن باب زيادة معرفة مذهب أهل الأندلس، أُوردُ ما تميز به المذهب الأندلسي مِن خصائصَ ومميزاتٍ عن غيره مِنَ المذاهب النحوية، ويمكن ذكرها وهي:[5]

1- عدم تقيد نحاة الأندلس بمذهب نحْوي معروف كالمذهب البصري أو الكوفي، وبفعلهم هذا خَرَجُوا عن التقليد، واستعملوا المقارنة بين الأقوال والمذاهب فاختاروا ما

وَفَّقَهم اجتهادُهم إليه، أو يختارون لهم مذهبًا آخرَ وآراءَ جديدةً، وأشهرُ مَن نهج ذلك الأعلمُ الشنتمري (ت476هـ)، كما أنَّه لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى، بل كان يطلب علة ثانية للحكم.

2- اعتماد نحاة الأندلس على المسموع من القرآن والحديث والشعر والأمثال، مع الاعتماد القليل على الأقيسة النظرية المنطقية.

3- دعا نحاة الأندلس إلى الاقتصار على ما ورد مِن التعليل عند النحاة الأولين، بحجة أنَّ كَثرة التعليل يؤدي إلى الخروج عن منهج التعليم، وَوَصَفُوهُ بالهذيان، وَعَدُّوا كثرة التفريع فيها من الكلام الذي لا طائل من ورائه.

4- اهتم نحاة الأندلس بتيسير النحو العربي في مؤلفاتهم ودروسهم، وتذليلِ مشاكله وصعابه، كما فَعَلَ ذلك ابنُ مالك الذي كان رائد السماع، فهو لا يُدلي بحكم دون سماعٍ بسنده، وكان ابن مالك يذكر الشواذ، ولا يَقيس عليها مثل الكوفيين، ولا يؤوِّلُها مثل البصريين، مع تذليله لمشاكل النحو وصعوباته، ولعل أبا حيان كان أَهَمَّ مَن خَلَفُوا ابنَ مالك مِن أهل الأندلس، وهو شديد العصبية لسيبويه والبصريين .

وقد انتهج الأندلسيون في تيسير النحو وتذليل صعابه نَهْجَيْنِ:

النهج الأول – شرح كتب النحو المُطوَّلة والتعليقُ عليها لِيَسْهُلَ فَهْمُها.

النهج الثاني – وضع المختصرات النحوية لتيسير علم العربية على طلاب العلم.

5- كانت الأسبقية للنحو الكوفي في دخول الأندلس؛ لأنَّ جودي بن عثمان (ت198هـ) رحل إلى المشرق وتتلمذ على يدي الكسائي والفرَّاء.

- اختياراتُ أبي العباس ابنِ الحاجِ الأندلسي النحويةُ وانتقاداتُهُ:

لأبي العباس ابن الحاج الأندلسي اختياراتٌ قيمةٌ وانتقاداتٌ لها وزنُها، وهي:

المسألة الأولى: الاختلاف في الأوزان الغالبة من مصدر الثلاثي.

وقع خلاف بين النحاة في الأوزان الغالبة من مصادر الثلاثي، هل هي مَقِيسَة فيما سُمِعَ، وما لم يُسمَعْ؟، أو مَقِيسة فيما يُسْمَعُ؟، أو يُقتصَرُ فيها على مَورد السماع؟ للعلماء في هذا ثلاثة مذاهب:

المـذهب الأول: مـذهب سـيبويه والأخفش والجمهـور، بأنـه مَقيس فيمـا لـم يُسْمَعْ فيـه مصدر، فإنْ سُمِعَ فيه مصدر وُقِفَ عنده.

المذهب الثاني: مذهب الفراء أنَّ القياس عليه مع ورود السَّماع بغيره.

المذهب الثالث: لا يجوز القياس عليه مع عدم السماع[6].

وذكر أبو حيان أنَّ مصدرَ (فَعَل) اللازميَ نقاس على (فُعُول) كَقَعَدَ قُعُودًا ما لم يَغلِب فيه فِعَالة أو فِعَال، أو فُعَال أو فَعِيل أو فَعَلان، أو يَنْدُرُ فيه فُعُول كَسُكُوت، وكونُ القياس فيه فُعُول هو مذهب سيبويه[7]، والأخفش[8]، والجمهور، والخلاف فيه كالخلاف في (فَعْل) هل هو مقيس فيما سُمِعَ وما لم يُسْمَع؟، أو مَقِيس فيما لم يُسْمَعْ أو يُقْتَصَرُ فيه على مورد السماع، وقال أبو العباس ابن الحاج: والمعتل العين من هذا الباب يَقِلُّ فيه (فُعُول) لِثِقَلِهِ نحو: غابتِ الشمسُ غُيُوبًا،فيفرون منه إلى (فَعْل) نحو: صام صومًا، وإلى (فِعَال) نحو: قام قِيامًا، ويستثقلونه أيضًا في المعتل اللام نحو: دنا دُنُوًّا، فيفرون إلى (فِعَال) نحو: بَنَى بِناءً، وإلى (فَعْل) مَشَى مَشْيًا، فـ (فُعُول) في هذين النوعين مُعتلُّ العين والمعتل اللام قليل، والأكثر فيها ما مَثَّلْتُ، وهو الذي ينبغي أنْ يُقاسَ عليه عند عدم السماع، و(فَعْل) فيهما عندي أقلُّ مِن (فِعَال)، و(فَعَال)، والقياس في فَعِلَ فَعَل كفَرِحَ وتَرِحَ، وهكذا أطلق أكثر النحاة، وذكر ابن حيان أنَّه ينبغي أنْ يُقَيَّدَ بما قاله ابنُ الحاجِ[9].

وابن الحاج تأثر تأثرًا بالغًا بآراء سيبويه في هذه المسألة وغيرها، فرأيُ أبو العباس ابنِ الحاج الأندلسي مأخوذٌ مِن قولِ سيبويه: "فإنما هذا الأقلُّ نوادرُ تُحفظُ عن العرب ولا يُقاسُ عليها، ولكنَّ الأكثرَ يُقاسُ عليه"[10].

المسألة الثانية: الحذف من الصلة أحسن من الحذف من الخبر:

قال ابن مالك: يجوز حذف الضمير إذا جُرَّب حرف متعين، ومَثَّله بالذي سِرْتُ يومَ الجمعة، والذي رَطْلٌ بدرهمٍ لحمٌ (يريد سِرْتُ فيه)، (وَرَطْلٌ منه) قال: حَسَّنَ الحذفَ تَعَيُّنُ المحذوفِ كما حَسَّنَهُ في الخبر والصفة، والموصولُ بذلك أولى، وهذا الذي ذَكَرَهُ في الموصول ذَكَرَهُ أصحابُنا في خبر المبتدإ، لا في صلة الموصول، ولا

ينبغي أنْ يُذْهَبَ إلى ذلك إلا بسماعٍ ثابتٍ عن العرب، لا يَحتمل التأويل، وقال أبو العباس بن الحاج: اشْتَرِ السمنَ الذي من وانٍّب درهم جائز بلا شك، والحذفُ مِن الصلة أحسنُ مِنَ الحذف من الخبر، وكذلك أعجبني الذي الذكر جميل يريد له[11] .

قال أبو حيان الأندلسي:"هذا حكم الضمير المشتملة عليه الصلة، إذا كان أَحَدَ جزأيها، أو معمولاً لها؛ فإنْ كان بعضَ معمولِ الصلةِ حَذَفْتَ المعمولَ، فيَ نحذف الضميرُ بحذفه نحو: أين الرجلُ الذي قلتَ، وأين الرجلُ الذي زَعَمْتَ، تريد: قلتَ إنَّه يأتي، أو زعمتَ أنَّه يأتي، ونحو ذلك ممَّا يدل على حذفه المعنى؛ وإذا ابتدأتَ بضمير متكلم أو مخاطب، وأخبرتَ عنه بالذي وفروعه، أو بموصوف بالذي أو بنكرة جاز أنْ يعودَ الضميرُ ممَّا بعد الموصول، أو النكرة غائبًا نحو أنا الذي قام، وأنت الذي قام، وأنا الرجل الذي قام، وأنت الرجل الذي قام، وأنا رجلٌ يأمر بالمعروف، وأنت رجل يأمر بالمعروف، ويجوز أنْ يعود مطابقًا للضمير في تكلُّمِهِ، أو خطابه فتقول: أنا الذي قمتُ، وأنتَ الذي قمتَ، وأنا الرجل الذي قمتُ، وأنتَ الرجل الذي قمتَ، وأنا رجلٌ آمُرُ بالمعروف، وأنتَ رجلٌ تأمرُ بالمعروف، والتثنية والجمع، والتأنيث يُجْرَى هذا المجرى، ومراعاة ضمير المتكلم، أو الخطاب كثيرٌ في لسان العرب نثرًا ونظمًا، فقولُ مَن خَصَّ ذلك بالشعر، وقول مَن مَنَعَ ذلك، وهم الكوفيون خطأ، قال ابن الحاج: وإنَّما يجوز ذلك عندي على ضَعفه مع اتصاله نحو: أنا الذي فعلتُ، وأنتَ الذي فعلتَ، فإنْ قلتَ: أنا الذي لم أَزَلْ مع تغير الأخوان، وتقلُّب الأزمان أُكْرِمُ كَلم يَجُزْ "[12].

وقال ابن عصفور: "لا يجوز حذف الضمير العائد على الموصول؛ لأنَّه لا يخلو أنْ تحذفه وحده وتترك حرف الجر، أو تحذفه مع حرف الجرّ، فإنْ حذفتَه دون حرف الجر كان ذلك خطأ؛ لأنَّ حرف الجر يكون مُعلَّقاً على العمل، وإنْ حذفتَه مع حرف الجر كان ذلك أيضاً قبيحاً لأنَّه ليس في الكلام ما يدل على حرف الجر المحذوف.

وأيضاً يكثر الحذفُ إلاَّ أنَّه قد يجوز حذفهما معاً إذا كان في الكلام حرف من جنس المحذوف كي يدل عليه.

وإنْ أخبرتَ عن اليوم في المسألة المتقدمة بالألف واللام قلت: الصائمُ أنا فيه يومُ الجُمعةِ، ولا يجوز حذف فيه لَمَا تقدَّم، وأَيضاً فإنَّ إثباته مع الألف واللام أكثر من إثباته مع الذي؛ لأنَّ الذي يُحَسِّنُ حَذْفَ العائد في موضع حذفه إنّما هو الطول، والذي يُقبّحه إنَّما هو عدم الطول، والألف واللام بلا شك أَقل طولاً من الذي"[13].

وأمَّا أبو العباس ابن الحاج الأندلسي فقد أجاز ما منعه ابن عصفور، فقال: "اشترِ السَّمْنَ الذي منوان بدرهم جائز بلا شك، والحذف من الصلة أحسن من الحذف من الخبر، وكذلك: أعجبني الذي الذكر جميل تريد له"[14]، فكان قول أبي العباس ابن الحاج الأندلسي– وهو الأقدم زمنًا – موافقًا لمَا قاله ابن مالك.

المسألة الثالثة: هل يجوز حذف الخبر في (ضَرْب يزيدًا قائمًا)؟

اختلف النحاة في ذلك إلى أقوال:

– ذهب الجمهور وابن عصفور وابن درستويه والأخفش الأصغر إلى أنَّ «ضربي» مرفوع على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ وجوبًا، ويدل على أنَّه مبتدأ دخولُ النواسخ عليه، والقائلون بأنَّه مبتدأ اختلفوا إلى أنَّه لا خبر له؛ إذ هو واقع موقعَ ضربتُ أو اضرب، وهو نظير (أقائم الزيدان)[15].

– وذهب ابن الحاج إلى جواز إظهار الخبر، فقال أبو العباس ابن الحاج في نقده على ابن عصفور مِن عَدِّهِ نحو: (ضربي زيدًا قائمًا) مما يلزم فيه حَذْفُ الخبر خطأ، فلا مانع مِن قولك: (ضربي زيدًا إذا كان قائمًا)، و(إذْ كان قائمًا)، ولم يقل أحد: إنَّ هذا خبرٌ لا يَثْبُتُ، وكذلك أيضًا لا مانع يمنع (ضربي زيدًا قائمًا حَسَنٌ)، وقد مثَّل أبو الحسن في الأوسط بقولك: (سَمِعَ أذني زيدًا يقول ذلك حَسَنٌ)[16] .

– وقيل: له خبر، واختلفوا، فذهب الكسائي، والفراء، وهشام، وابن كيسان، إلى أنَّ الحال بنفسها هي الخبر لا سادةٌ مَسَدَّه، على خلاف بينهم في ذلك، فقال الكسائي وهشام: في هذه الحال ذكر أنَّهما مرفوعان أحدهما من صاحب الحال، والآخر من المصدر، ويجوز أنْ تؤكد الضميرين فتقول: (ضربي زيدًا قائمًا نفسَه نفسَه)، و(ضربُكَ زيدًا قائمًا نفسَك نفسَك)[17] .

– وذهب بعض النحويين إلى أنَّه فاعل لفعل محذوف تقديره: (يَقَعُ ضربي زيدًا قائمًا)، أو(ثَبَتَ ضَرْبي زيدًا قائمًا)[18] .

– وذهب الفراء إلى أنَّ الحال إذا وقعتْ خبرًا للمصدر فلا ضميرَ فيها مِن المصدر؛ لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتعريها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد المصدر لا يتحمَّل ضمير المصدر، إذا قيل: (ضربي زيدًا إنْ قام)، فكما أنَّ الشرط لا ضمير فيه يعود إلى المصدر فكذلك الحال[19].

ولعل الراجحَ مذهبُ الجمهور، قال الشيخ خالد الأزهري: "والصحيح أنَّ الخبر محذوف وجوبًا لسد الحال مَسَدَّه، كما نبَّه عليه الناظم بقوله:

وقبلَ حالٍ لا يكونُ خَبَرَا عن الذي خَبَرُهُ قد أُضْمِرَا"[20] .

المسألة الرابعة: الرابط في الجملة الواقعة خبرًا.

الجملة الواقعة خبرًا إمَّا أنْ تكونَ متحدةً بالمبتدأ معنى، فلا تحتاج إلى رابط[21]، وذلك ما كان خبرًا عن مفردٍ يَدُلُّ على جملةٍ كحديثٍ، وكلامٍ، ومنه ضميرُ الشأنِ والقصةِ، والمضافُ إلى حديثٍ أو قولٍ نحو: كلامي لا إلهَ إلا اللهُ، وأفضلُ الكلامِ لا إلهَ إلا اللهُ، وهو زيدٌ قائمٌ، وهي هَنْدٌ ضاحكةٌ، فإنْ لم يكن كذلك، فلا بد مِن رابط، والرابطُ إمَّا:[22]

1 – ضميرُ المبتدأ نحو: زيدٌ ضربتُه.

2 – وإمَّا إعادة المبتدأ بلفظه، نحو:{الحَآقَّةُ ما الحَآقَّةُ} [سورة لحاقة، الآيتان:1 و2] .

3 – وإمَّا إعادة المبتدأ بمعناه، نحو: نُطقي اللهُ حسبي، فجملة (الله حسبي) هي الخبر.

4 – وإمَّا إعادة المبتدأ بلفظٍ أَعَمَّ منه، نحو: سعدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ.

5 –أو إشارةٌ إليه كقوله تعالى: {ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ} [سورة الأعراف، الآية:26] في أحد محتملاته، وبه مَثَّلَ ابنُ عصفور[23]، وقال أبو العباس ابن الحاج منتقدًا لابن عصفور: ويَلزم على قوله أنْ يجوز: زيدٌ قام هذا أو ذاك، وليس الأمر عندي

كذلك، فأكثرُ ما وَرَدَ ذلك إذا كان المبتدأُ صلةً، أو صفةً، فيُحتاجُ إلى إعادته بلفظ الإشارة المستعمل فيما بَعْدَ كذلك، وذاكَ وأولئك، ويكون له موقعٌ ليس للضمير؛ لأنَّه ليس في الضمير دلالةٌ على البعد، ومن ذلك: {إِنَّ الذينَ كَذَّبُوا بآيَاتِنَا واسْتَكبَرُوا عنها أولئكَ أصحاب النار}[سورة الأعراف، الآية:40] {والذينَ آمَنُواْ وعَمِلُوا الصالحاتِ لا نُكَلِّفُ نَفْسًا إلاَّ وُسْعَهَا أولئكَ}[سورة الأعراف، الآية:42][24].

المسألة الخامسة: دخول الفاء على خبر المبتدأ جوازًا.

ينص ابن الحاج على أنَّه يجوز دخولُ الفاءِ إذا كانت الجملة اسمية نحو: الذي هو يأتيني فله درهم، والذي هو في الدار فكذا، قال ولا مانع مِن ذلك، فإنْ كان الموصولُ، أو الموصوفُ ليس فيه عموم، وعُنِيَ به خاص؛ ففي جواز دخولِ الفاءِ عليه خلاف، والصحيحُ المنعُ؛ ولذلك زعم هشام[25] أنَّ الموصول إذا أُكِّدَ، أو وُصِفَ، لا يجوز دخولُ الفاءِ على خبره نحو: الذي يأتيني نفسُهُ مُكْرَمٌ، والذي يأتيني الظريفُ مُكْرَمٌ، لأنَّه يزول بذلك عن العموم، ولا يُحْفَظُ دخولُ الفاءِ مع التأكيدِ والنعتِ من كلام العرب، وإنْ استوفى الشرطُ غيرَ العموم[26].

فإنْ كان الموصولُ ذا (أل)، وهو عامٌّ، فمذهبُ سيبويه[27] أنَّه لا يجوز دخولُ الفاء، وذهب المبرد[28] إلى جواز ذلك، قال: نحو قوله تعالى: {الزانيةُ والزاني فاجْلِدُواْ}[سورة النور، الآية:2]وتأوَّلَ ذلك سيبويه.

فإنْ كانت الصلةُ مُصَدَّرَة بأداة الشرط نحو: الذي إنْ يأتِنِي أكرمه مكرم، فالصحيح أنَّه لا يجوز دخول الفاء، وهو مذهب ابن السراج[29]، والفارسي[30]، وأجاز ذلك بعضُهم نحو: الذي إنْ تَطلعِ الشمسُ ينظرْ إليها فهو صحيح النظر، وفي البسيط: الذي إنْ يأتني أُحسِنُ إليه فله درهمٌ، وأيُّ مَن يأتني أُكرِمْهُ فله درهم، وهو جائز عند النحويين سيبويهِ والمبرد وغيرهم، وكذلك سائر أخواتهما يعني أخوات (إنْ).

وذكر ابن الحاج: أنَّ سيبويه لم يذكر ما شرطه الفارسي، وابن السراج قال: "ولا مانع من جواز ذلك"[31].

والأصل أنَّ الْخَبَرَ مرتبطٌ بالمبتدأ ارتباطَ الْمَحْكُومِ بِهِ بالمحكوم عَلَيْهِ، فلم يَحْتَجْ إِلَى حرفٍ رابطٍ بَينهمَا، كَمَا لم يَحْتَجِ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ إِلَى ذَلِك، فَكَانَ الأَصْل أَلاَّ تدخل الْفَاءُ على شَيْء مِن خبر الْمُبْتَدَأ، فإذا دَخلتِ الفاءُ على الخبر كان لابد من سبب، وهذا السبب على ضربين: واجب وجائز.

فالواجب هو ما بعد (أمَّا) كقوله عز وجل{فأمَّا الذين آمنوا فيَعلمُون أنَّه الحق من ربهم}[سورة البقرة، الآية:26] ، ولا يجوز حذفها في هذه الحالة إلا عند الضرورة، كقول الشاعر:

فأمَّا القتالُ لا قتالَ لَديكمُ ولكِنَّ سَيْرًا في عِراضِ المواكبِ

والشاهد: (لا قتالَ) حيث حُذفتْ منه الفاء، أي: فلا قتالَ .

والصورة الثانية من صور وجوب حذف الفاء: مع قولٍ أَغْنَى عنه المَقُولُ قال تعالى: {فأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْ تُم}[سورة آل عمران، الآية: 106]، (أي فيقال لهم أكفرتم؟).

وأمَّا الجواز فيكون في:

المبتدأ الموصول أو النكرة الموصوفة.

فإذا كان المبتدأ موصولاً اشتُرط فيه أنْ يكون شائعًا غيرَ مخصوصٍ بشخصٍ بعينه، وأنْ تكونَ صلتُه سببًا في الخبر، فعلاً أو ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا[32].

ويجوز في خبرٍ مبتدأٍ عامٍّ موصولٍ بظرف، أو مجرورٍ تام، أو جملةٍ لا تقبل أداة شرط، أو نكرة موصوفة بأحد ذلك، وخَصَّ ذلك ابن الحاج بكلٍّ وحدَها، وكان الخبرُ مُسْتَحَقًا بالصلة، أو الصفة هذا باتفاق نحو: الذي عند السلطان فمُعَظَّمٌ، والذي في بيت السلطان فمحفوظٌ، والذي يأتيني فله درهمٌ، وشَرْطُ ابن الحاج أنْ لا يَدخلَ على المبتدأ ما ينافي الشرط كالنفي، والاستفهام، فلا يجوز: ما الذي يأتيني فله درهمٌ، ولا هل الذي يأتيني فله درهم، وكذلك كلُّ رجلٍ، قال أبو حيان: ولم أجد مَن نص على هذا[33].

وَمِن صُور الجَائِز المختلَفِ فيها: أَنْ يكونَ الْمُبْتَدَأُ (أل الموصولة) بمستقبل عَام نَحْو {الزَّانِيَة وَالزَّانِي فاجلدوا} [سورة النُّور، الآية:2]{وَالسَّارِق والسارقة فَاقْطَعُوا}[سورة الْمَائِدَة، الآية: 38] وَهَذَا مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ مَالك وَنَقل عَن الْكُوفِيّين والمبرد والزجاج، وَذهب سِيبَوَيْهِ وَجُمْهُورُ الْبَصرِيين إِلَى مَنْعِ دُخُولِ الْفَاءِ فِي هَذِه الصُّورَة، وَخَرَّجُوا الْآيَتَيْنِ وَنَحْوَهمَا على حذف الْخَبَر أَي فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُم الزَّانِيَةُ أَي حُكْمُ ذَلِك [34].

وَخَصَّه ابْن الْحَاج بِكَوْن الْمُبْتَدَأ إِمَّا مَوْصُولاً أَو مَوْصُوفاً، وَالْخَبَر إِشَارَة للبعيد فَيمْتَنع نَحْو: زيدٌ قَامَ هَذَا، وَزيدٌ قَامَ ذَاك، الثَّانِي: تكْرَار الْمُبْتَدَأ بِلَفْظِهِ نَحْو: زيدٌ قَامَ زيدٌ، وَأَكْثر مَا يكون فِي مَوَاضِع التهويل والتفخيم نَحْو {الحاقة مَا الحاقة} [سورة الحاقة، الآيتان: 1، 2]، و{وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ} [سورة الْوَاقِعَة، الآية: 27]. وَقيل: إِنَّه يَخْتَصُّ بذلك وَلَا يجوز فِي غَيره، وَقيل يَخْتَص بِالضَّرُورَةِ وَلَا يجوز فِي غَيرهَا، وَقيل يجوز فِي الِاخْتِيَار بِضَعْف وَعَلِيهِ سِيبَوَيْهِ، والثَّالِث: عُمُومٌ يَشْمَل الْمُبْتَدَأ نَحْو زيدٌ نِعْمَ الرجلُ[35].

المسألة السادسة: عدم جواز وقوع الفعل الماضي خبرً الـ (صار).

اتفق النحاة على عدم جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا لـ (صار) وما بمعناها، ولا دام وأخواتها، ولا زال وأخواتها، فلا يقال: صار زيدٌ عَلِمَ، وكذا البواقي؛ لأنَّها تفهم الدوام على الفعل، والماضي يُفْهِمُ الانقطاع فتدافعَا، وتقع خبرًا لليس باتفاق، وتقييد ابن مالك ذلك بكونِ اسمِها ضميرَ الشأن قال عنه أبو حيان ليس بصحيح[36] ولباقي الأفعال المتفقِ على اطرادها نواقصُ مِن غير اشتراط (قد) لا ظاهرةً، ولا مقدَّرةً، خلافًا للكوفيين، وقد كثر السماع بغير (قد) نظمًا ونثرًا في القرآن وغيره، قال تعالى: {ولقد كانوا عاهدوا الله}[سورة الأحزاب، الآية:15] وحكى الكسائي أنَّ العرب قالت:(أصبحتُ نظرتُ إلى ذاتِ التنانيرِ) .

وقال الشاعر:

.... وقد كانوا فأَمْسَى الحَيُّ سارُوا

وقال:

ثم أَضْحَوْ الَعِبَ الدهرُ بهم ..... [37]

– وأمّا توسيطُ: أخبار هذه الأفعال فواجبٌ، وممتنع، وجائز.

فالواجب: ما قُصِدَ فيه حَصْرُ الاسمِ خلافًا لأبي الحسن فإنَّه يجيز: ليس إلا زيدٌ قائمًا، وما كان إلا زيدٌ قائمًا، وإنْ كان الأحسنُ تأخرَ الاسمِ نحو قوله تعالى: {ما كان حُجّتَهم إلا أنْ قالوا}[سورة الجاثية، الآية:25] وكونه فيه ضميرٌ يعودُ على الخبر نحو: كان أخاك ابنُهُ، (تريد كان ابنُ أخيكَ أخاك)، أو مُشَبَّهًا له أو سُمِّيَ في الخبر نحو: كان في الدار ساكنُها، وكونُ الخبرِ ضميرًا متصلاً نحو: كأنك زيدٌ، وكونُ الخبرِ ظرفًا أو مَجْرُورًا مُسَوِّغًا لجواز الابتداء بالنكرة نحو: كان في الدار رجلٌ، وكان عندَكَ امرأةٌ، والمُمْتَنِعُ ما قُصِدَ فيه حَصْرُ الخبرِ نحو: ما كان زيدٌ إلا قائمًا، أو عَرَضَ لَبْسٌ نحو: كان قبلك مولاك، كذا قال ابنُ عصفور، وقال ابن الحاج: إنَّ هذا اللَّبْسَ لا يُلْتَفَتُ إليه، وقد أجاز الزجاج في قوله تعالى: {ما كان حُجَّتَهُم إلاَّ أن قالُواْ} أنَّه جائزٌ أنْ يكونَ (تلك) الاسمَ، و(دَعْوَاهُم) الخبرَ، والعكسُ وقال: لا خلاف في ذلك بين النحويين[38].

أو يكونُ الخبرُ ممَّاي جبُ تقديمُه نحو: متى كان القتالُ، وذلك لأنَّ امتناعَ التوسطِ إنَّما يكونُ بسببِ وجوبِ التقدُّمِ، وبسببِ وجوبِ التأخُّرِ، والجائزُ نحو: كان قائمًا زيدٌ، هذا مذهبُ البصريين، وسواء أكان مشتقًا أم جامدًا، وإذا كان المشتَقُّ ممَّا يَتَحَمَّلُ الضميرَ تَحَمَّلَهُ وهو خبرٌ، ولا يُجِيزُ الكوفيون هذا، بل أجاز الكسائي: كان قائمًا زيدٌ، على أنَّ في (كان) ضميرَ الشأنِ، و(قائمًا) خبر(كان)، و(زيدٌ) مرفوع بقائم، ولا يُثَنَّى قائمٌ، ولا يُجْمَعُ لِرَفْعِهِ الظاهرَ، وأجاز الفراءُ ذلك على أنَّه يكونُ (قائمًا) خبرَ(كان)، و(زيدٌ) مرفوعٌ بـ(كان)، وبـ(قائمٍ)، ولا يُثَنَّى عنده ولا يُجْمَعُ [39].

المسألة السابعة" هل يجوز تقدُّم معمول المضاف إليه على المضاف؟

نقل ابْن الْحَاج عن قوم جوازَ التَّقْدِيم في نَحْو(أَن ازيدًا مثل ضَارب) وَقد يكْتَسب الْمُضَافُ من الْمُضَاف إِلَيْهِ تأنيثً او تذكيرًا إِنْ صَحَّ حَذْفُهُ، وَلم يَخْتلّ الْكَلَامُ بِهِ وَكَانَ

بَعْضًا مِن الْمُضَاف إِلَيْهِ، أَو كبعضٍ مِنْهُ كَقَوْلِهِم: قطعتُ بعضَ أَصَابِعه، وَقُرِئَ: {يَلتقطْهُ بعضُ السيارةِ} [يُوسُف: 10][40].

ومعمول المضاف إليه مِن تمامه، فلا يتقدَّم على المضاف، كما لا يتقدَّم المضاف إليه على المضاف، فإذا قلت: جاءني أخُو ضاربٍ زيدًا، لم يَجُزْ: جاءني زيدًا أخو ضارب، فإنْ كان المضاف (غيرًا) مرادًا به نفى، فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّه يجوز تقديم معمول المضاف إليه على (غير) مطلقًا، فتقول في(جاءني زيدٌ غيرُ ضاربٍ عَمْرًا): (جاءني زيدٌ عَمْرًا غيرُ ضاربٍ)، وهو مذهب السيرافي[41].

الثاني: المنعم طلقًا، وهو مذهب ابن السراج، واختاره ابنُ عقيلٍ، وقال أبو حيان: وهو الصحيح[42].

الثالث: التفصيل، فإنْ كانت (غير) مرادًا بها النفي جاز تقديم معمول المضاف إليه عليها قياسًا على (لم) و(لن) و(لا)، فيجوز تقديم معمول المضاف إليه على (غير) كما جاز تقديم معمول النفي بهذه الأدوات، فكما جاز (أنا زيدًا لا ضارب) جاز (أنا زيدًا غير ضارب)، والدليل قَوْله تَعَالَى: {وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غيرُ مُبِينٍ}[سورة الزخرف، الآية:18]، وقوله تعالى: {علَى الكافرينَ غيرُ يسير}[سورة المدثر، الآية: 10]، حيث تقدم الجار والمجرور(في الخصام) و(علَى الكافرينَ) وهما معمولان للمضاف إليه (مُبين)، و(يسير)،وَقَولُالشَّاعِر:

فَتى هُوَ حَقّاً غيرُ مُلْغٍ توله وَلَا تتَّخذ يَوْمًا سواهُ خَلِيلًا

وَقَوله:

إِنَّ امْرأً خَصَّني يَوْمًا مودتَهُ على التّنائي لَعندِي غيرُ مكفورِ

فقدم معمول المضاف إليه (عندي)، و(غير) والأصل غير مكفور عندي، وهذا مذهب الزمخشري، والعكبري، وابن مالك، والرضي، وابن هشام[43]، وقال ابن الحاج: (أن ازيدًا غيرُ ضاربٍ)، ومثلُ ضارب، رأيتُ مَن أجازهما، ومَن فَرَّقَ بينَ (غير)، و(مِثْل) فأجاز في (غير)، ومَنَعَ في (مِثل)،وزعم بعض النحاة: أنه يجوز أنْ يَتقدَّمَ معمولُ ما أضيف إليه حَقٌّ، فتقول في: (هو حَقٌّ عَلِيم بضَرْبِ الطُّلَى)، هو بضَرْبِ

الطُّلَى حَقٌّ عليم، والصحيح المنع، وأجاز الكسائي في: أنتَ أولُ ضاربٍ أخانا أنْ تقول: أنتَ أخانا أَوَّلُ، ضارب، والصحيحُ المنعُ، فلا يجوز ذلك في (أول)، و(لا) في أفعل التفضيل، والإضافة تكون بأدنى ملابسة نحو قوله تعالى: {لم يَلْبَثُوا إلاَّ عَشِيَّةً أو ضُحَاها}[سورة النزعات، الآية:46] لَمَّا اشتركا في كونهما طرفي النهار، صَحَّ إضافةُ إحداهما إلى الأخرى، وقد يَسْرِي التأنيثُ إلى المذكر المضاف إلى المؤنث، والتذكير إلى المؤنث المضاف إلى المذكر[44].

والراجح جواز تقديم معمول المضاف إليه (غير) عليها إذا أُريد بها النفي؛ وذلك لورود السماع به.

المسألة الثامنة: معاني (لو).

اختلف النحويون في معنى (لو) إلى أقوال:

الأول: أنَّها تستعمل بمعنى (إنْ) للشرط في المستقبل، وكونها بمعنى (إنْ) ذكره النحاة في غير موضع، وانتقد ابنُ الحاج موقفَ ابنِ عصفور، إذ زعم أنَّ (لو) تجيء بمعنى (إنْ)، وقال: هذا خطأ، والقاطع بذلك أنَّك لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول: إنْ لا يقم زيد فعمرو منطلق وتأوَّلَ قوله:

قومٌ إذا حاربوا شَدُّوا مآزرَهم دون النساءِ ولو باتتْ بأَطهارِ[45]

الثاني: الامتناعية، ذهب جمهور النحويين إلى أنها حرف امتناع لامتناع، قال سيبويه: "وأمَّا (لو) فلمَّا كان سيقع لوقوع غيره"[46]، وقد شرح ذلك الشلوبين فذكر أنَّ (لو): ليست موضوعة للدلالة على الامتناع، بل موضوعها ما نص عليه سيبويه مِن أنَّها تقتضي لزومَ جوابها لشرطها فقط، كقوله تعالى: {ولو كنتَ فَظّاً غليظَ القلبِ لانفَضُّوا مِن حَوْلِكَ}[سورة آل عمران،الآية:159]، وقوله تعالى: {ولو شاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً واحدةً}[سورةالمائدة،الآية: 48]، فـ (لو) حرف امتناع لامتناع، قال عنها أبو حيان: هذه عبارة شيوخنا في ابتداء التعلم، وعبارة سيبويه (لِمَا كان سيقع لوقوع غيره) يعني أنَّه يقتضي فعلاً ماضيًا كان يُتوقَّعُ ثبوتُهُ لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع، قال

الأستاذ أبوعلي: (لو) ليست موضوعة للدلالة على الامتناع، بل مدلولها ما نص عليه سيبويه مِن أنَّها تقتضي لزومَ جوابها الشرطَ فقط[47].

الثالث: ذهب ابن مالك إلى أنَّها تقتضي امتناع الشرط، ولا تقتضي امتناع الجواب في الأمر نفسه ولا ثبوتَه، وقد عبَّر ابن مالك عن معنى (لو) بقوله: "حرف شرط يقتضي امتناعَ ما يليه، واستلزامَهُ لتاليه"[48]، وبقوله: "حرف يدل على انتفاءٍ تالٍ يلزم لثبوته ثبوتُ تاليه"[49]، وعند المحققين: أنَّه لا يليها إلا ماضي المعنى سواء أكان بلفظ الماضي أو المضارع، قال تعالى: {أَن لَّوْ نشأُ أَصَبْناهُم}، أو منفي بـ (لم)، وزعم قوم أنَّ استعمالها في المضي غالب.

الرابع: أنَّها تكون للتمني، بمنزلة (ليت)، في المعنى لا في اللفظ والعمل، فتقول: (لو تأتِينا فتُحدِّثَنا)، كما تقول:(ليتَكَ تأتينا فتُحَدِّثَنا) ومنه قوله تعالى: {فلو أنَّ لنا كَرَّةً فنكونَ من المؤمنينَ}[سورة الشعراء، الآية: 102] ، و(لو) هذه كـ (ليتَ) في نصب الفعل بعدها مقرونًا بالفاء[50].

الخامس: أنّ (لو) شرطية وأُشرِبَت معنى التمني[51].

السادس: أنَّ (لو) تكونَ حرف تقليل بمنزلة (رُبَّ)، كقوله –صلى الله عليه وسلم– : "اتقُوا النارَ ولو بِشِقِّ تمرةٍ" (رواه البخاري ومسلم)[52].

السابع: أنَّها تكون (مصدرية) أغنتْ عن التمني، وهو قول ابن مالك، وعلامتها أنْ يَصلح في موضعها (أَنْ)، كقوله تعالى: {يَوَدُّ أَحَدُكم لو يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ}[سورة البقرة، الآية: 96]، ولا تقع (لو) المصدرية غالبًا إلاَّ بعدَ مُفْهِمِ تَمَنٍّ، نحو: يَوَدُّ، وقَلَّ وقوعُها بعد غيرِ ذلك[53].

المسألة التاسعة: إعراب حبذا.

وقع خلاف بين النحاة في إعراب (حبذا) إلى أقوال:

القول الأول: (حَبَّذا)اسم مركب يُعْرَبُ مبتدأ، والمخصوص: الخبر، وهو قول المبرد، أو عكسه واختاره الفارسي[54].

القـول الثـاني: إعـراب حَـبَّ: فعـلاً ماضـيًا، و(ذا) فـاعلاً، والجملـة الفعليـة: خبـر، والمخصوص يُعْرَبُ: مبتدأ، والرابط اسم الإشارة.

القول الثالث: قال ابن كيسان[55]: المخصوص ليس مبتدأ، بل هو بدل من (ذا) لازم التبعية، وهو اختيار ابن الحاج: قال: ولا يلزم منه (حَبَّ زيدٌ)، لأنَّه استُعمل استعمالَ الأمثال.

القول الرابع: إعراب المخصوصِ عطفَ بيان.

القول الخامس:إعرابُ المخصوصِ: مبتدأً محذوفَ الخبر.

القول السادس: إعرابُ المخصوصِ: خبرَ مبتدأ محذوفٍ، وهو قول الصيمري[56].

القول السابع: ذهب دُرَيْوِد الأندلسي إلى أنَّ (ذا) صلة يعني زائدًا، وليس اسمًا مشارًا إليه بدليل حذفه في قول (رجز):

فحَبَّذا رَبّاً وَحَبَّ دِينَا.

فقد حُذِفَ (ذا) في قوله: (وحَبَّ دِينا) وهذا يدل على زيادته، وهذا يؤكد أنَّ المعنى لم يتغير عند حذفها[57] .

المسألة العاشرة: صلاح صيغتي التعجب (ما أفعَلَه، وأَفْعِلْ به) للأزمنة الثلاثة:

قال ابن الحاج: "يظهر لي أنَّ (ما أَحسَنَهُ، وأَحْسِنْ به) صالحٌ للأزمنة الثلاثة، وجائز أنْ يُقَيَّدَ بكل واحد منهما كقولك: ما أَحسَنَ زيدًا أمسِ وغدًا والآنَ، إلاَّ أنَّهم يُقيِّدُونَ في (ما أَحْسَنَ) إذا أرادوا المُضِي بكان، وفي المستقبل بيكون نحو: ما أَحسَنَ ما يكونُ زيدًا، وقال تعالى: {أَسْمِعْ بهم وَأَبْصِرْ يَوْمَ يأتوننا} [مَرْيَم: 38]فـ (يوم) ظرف مستقبل"[58] .

وقال ابن عصفور في شرح الجمل: "اختُلِفَ في زمن التعجب، فمنهم مَن ذهب إلى أنَّه بمعنى الحال، واستَدل بأنَّك لا تقول: ما أَحسن زيدًا، إلاَ وهو في الحال حسن، وإذا أردتَ الماضي أَدخلتَ (كان) فقلتَ: ما كان أحسن زيدًا! ومنهم مَن ذهب إلى أنَّه بمعنى المضي إبقاءً للصيغة على بابها، إلاَّ أنَّه يدل على الماضي المتصل بزمان الحال، فيحصل الحال بحكم الانجرار، فإذا أردتَ الماضي المنقطع أتيتَ بكان،

وهذا المذهب أولى لِمَا فيه مِن إبقاء اللفظ على بابه، ألاَ ترى أنَّ (أَفْعَل) صيغةُ الماضي"[59].

المسألة الحادية عشرة: صياغة اسم التفضيل المزيد على وزن أفعل.

اختلف النحاة – رحمهم الله – في ذلك،إلى أربعة مذاهب، هي:

الأول: لا يجوز البناء للتعجب أو التفضيل مطلقًا، إلاَّ مِن فعلٍ ثلاثي،وَوَجَّهُوا ما جاء مِن نحو: ما أعطاه، وما أولاه على أنَّه رُدَّ إلى الثلاثي لأنَّ أصله ثلاثي، والهمزة في أوله زائدة، وهو مذهب أبي الحسن والجرمي، والمازني، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، والحريري[60].

الثاني: يجوز مطلقًا قياسُ أفعل التعجب واسم التفضيل من كل فعل رباعي على (أفعل) سواء كانت همزته زائدة أم للتعدية، قال سيبويه: "وبناؤه أبدًا مِن فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعَل"[61]، ونُقل عن الأخفش جوازُهُ من كل ثلاثي دخلتْه زوائد كأَفْعَل، واستفعل، وانفعل؛ لأنَّ أصلَها ثلاثةُ حروف، ونُسب إلى سيبويه، وصَححه ابن هشام[62].

الثالث: لا يُصاغ إلاَّ مِن الثلاثي، ولا يُصارُ إليه من الرباعي إلاَّ ما ورد به السماع، كقولهم: هو أَيْسَر منه، وأَعْدَم، وأَفْلَس، وأَمْنَع، وأَسْرَف، وأَفْرَط، وأَنْصَف، وهو رأي ابن بري[63].

الرابع: التفصيل بين أنْ تكون الهمزة في (أفعل) للنقل، فلا يجوز أنْ يُبْنَى منه أفعل للتعجب، أو التفضيل، أو لا تكون للنقل فيجوز، وقد رد ابن الحاج وغيره من النحاة هذا التفصيل الذي انفرد به ابن عصفور، وخالف فيه الإجماع، ولا ذهب إليه نحوي، ولا دليل على ما ذهب إليه[64].

"ومن المسموع منه ممَّا همزته للنقل قولُهم: ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم، وما أَوْلاه بالمعروف، وما أَضْيَعَه لكذا، ومن المسموع ممَّا همزته ليست للنقل قولُهم: ما أَنْتَنَهُ في لُغَةِ مَنقال: أَنْتَنَ، وما أَخطأَهُ، وما أَصْوَبَهُ، وما أَيْسَرَهُ، وما أَعْدَمَهُ، وما

أَسَنَّهُ، وما أَوْحَشَ الدارَ، وما أَمْتَعَهُ، وما أَسْرَفَهُ، وما أَفرَطَ جَهْلَهُ، وما أَظْلَمَهُ، وما أَضْوَاهُ"[65].

المسألة الثانية عشرة: التعجب من العاهات والألوان:

اختلف النحويون في التعجب من العاهات والألوان على قولين:

الأول: إجازة ذلك فيقال: ما أَعْوَرَهُ، وما أَحْوَلَهُ، وما أَبْرَصَهُ، وحجتُهم في ذلك النقلُ والقياسُ، وهذا مذهب الكسائي، والأخفش، وهشام بن معاوية، وابن الحاج، نحو: ما أعوره، فابن الحاج: يرى جواز اقتباس (ما أفعلَه) في السواد والبياض – وهو رأي الكوفيين– ولا يقتصر على مورد السماع فيها، بل أقول: ما أبيضَ زيدًا، وما أسودَ فلانًا في الكلام والشعر[66].

فمذهب الكوفيين جوازُ بعض ذلك في السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان، وروى الفراء عن بعض شيوخ البصرة أنَّه سمع العرب تقول: (ما أسودَ شَعْرَهُ) وقول أم الهيثم: (هو أسودُ مِن حنك الغراب)، وفي الحديث في صفة جهنم: (لَهْيَ أسودُ مِنَ القار)[67] وفي الشعر:

جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ أَبيَضُ مِنْ أُختِ بَني إباضِ[68]

وأنشد الكسائي قول طرفة بن العبد:

أمَّا الْمُلُوكُ فأنتَ اليومَ أَلأَمُهُمْ لُؤْمًا، وأَبْيَضُهُمْ سِرْبال طَبَّاخِ[69]

وهذا عند البصريين شاذ، لا يقاس عليه [70].

الثاني: عدم جواز التعجب من العاهات والألوان، وهو مذهب جمهور البصريين[71].

ومن الأدلة على جواز التفضيل في الخلق والعيوب قوله تعالى: (ومَن كان في هذه أَعْمَى فهو في الآخرة أعمى وأَضَلُّ سبيلاً)[72]، فقد رجَّح أبو جعفر النحاس أنْ تكون (أعمى) الثانية بمعنى التفضيل؛ لأنَّ بعده (وأضل سبيلاً) أي أضل منه في الدنيا[73].بينما ذهب ابن عطية إلى احتمال أنْ تكون (أعمى) الثانية بمنزلة الأولى، على أنَّه تشبيه بأعمى البصر، ويُحتمل أنْ تكون صفة تفضيل، أي: أشد عَمَىً، والعمى في هذه الآية هو عمى القلب في الأول والثاني، والظاهر عند ابن عطية أنَّ

الإشارة بهذِهِ إلى الدنيا، أي مَن كان في دنياه هذه ووقت إدراكه وفهمه أعمى عن النظر في آيات الله، فهو في يوم القيامة أشد حيرة وأعمى، لأنَّه قد باشر الخيبة، ورأى مخايل العذاب[74].

بينما منع المبرد بناءَ (ما أفعلَه) من الخُلق والعيب، كما لم يجز بناؤه مِنَ الألوان، بحجة أنَّهما يشتركان في العلة، وهي زيادة فعلهما على ثلاثة أحرف، وأنَّهما بمنزلة اليد والرجل، فكما لا يقال: ما أبيضَه وما أعماه وما أعورَهُ، فكذلك لا يقال: ما أشدَّ يدَه، وما أشدَّ رجلَه، وما أشدَّ بياضَه، وما أشدَّ عماه، وما أشدَّ عَوَرَهُ[75] .

قال أبو حيان الأندلسي:"وقال ابن مالك[76]: وقد يُبْنَى من فَعِلَ فهو أَفْعَل إذا أَفْهَمَ عُسْرًا، أو جَهْلاً، فذَكَر بناءَه مِن حَمِقَ، ورَعِنَ، وهَوِجَ، ونَوِكَ، ولذا قال: جَرَتْ في التعجب، والتفضيلِ مجرى جَهِلَ وعَسِرَ، وإنْ كان مُذَكَّرُها على أَفْعَل، والمؤنثُ على فَعْلاء، وأقول: إنَّ هذه التي عَدُّوها مِنَ الشواذ، وأنها لا تقبل الزيادة ليس كما قالوا، بل هذه كلها تقبل الزيادة، وهي مِنَ المشكل، قال ابن الحاج: حكى اللغويون، وصاحب المحكم[77]: عاقَلْتُ الرجلَ أي غَلَبْتُهُ في العقل، فهذا تصريح بالمفاضلة، والتعجب مِن ما أَهْوَجَهُ، وشبهه جائز حسن، وأمَّا ما أَشْنَعَهُ فراجع إلى معنى الحمق، ولست أعلم أنَّ أحدًا مِنَ النحاة عَدَّدَ في الشواذ ما عَدَّدَهُ يعنى ابن عصفور، ولم يسلم له مثال مما أورده أنه شاذ"[78].

وذكر مكي في المشكل[79]: "أنَّ الفراء حكى ما أَعْمَاه، وما أَعْوَرَهُ بمعنى ما أَقْبَحَ لا على ظاهر اللفظ، ونَصَّ سيبويه على جواز «ما أَهْوَجَهُ وما أَرْعَنَهُ، وما أَشْغَلَهُ، وما أَحْمَقَهُ» ودلَّ كلامه على أنَّه لا يعتقد أنَّها شاذة"[80] .

والراجح جواز التعجب من ذلك؛ لكثرة الأدلة الواردة في ذلك.

المسألةُ الثالثةَ عشرةَ: هل يجوز التعجب من القيام والقعود والجلوس؟

قَال ابْن عُصْفُور وَغَيرُهُ:"وَمن الْأَفْعَال الَّتِي اسْتُغْنِيَ عَن الصوغ فِيهَا: قَامَ وَقعد وَجلسَ وَغَضب وشكر اسْتَغْنَاءً بِمَا أَحْسَنَ قِيَامَهُ وَنَحْوه"[81].

وانتقده ابن الحاج فقال: "أمَّا القيام، والقعود، والجلوس فمعانٍ لا يجوز التعجب ُمنها؛ لأنَّها ممَّا لا يُتصور فيه االزيادةُ والنقصُ، فلا يرجح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام، وكذا القعود والجلوس، فأمَّا ما تكرَّر فعلُه وكثر كأنْ يقوم إنسان مرات عدَّة، وآخَرُ أقلَّ منها أو أكثرَ منها، فيمكن التعجبُ بأكثرَ أو أقلَّ لا بلفظِ الفعلِ نفسِهِ"[82].

المسألة الرابعة عشرة – الخلاف في حرفية كان وليس وعسى:

قَالَ ابْن هِشَام فِي حَوَاشِي التسهيل: "الْخلاف فِي (عَسى وَلَيْسَ) شهير، وَفِي (كَانَ) غَرِيب قَالَ ابْن الْحَاج فِي النَّقْد يحكي الْعَبْدي فِي شرح الْإِيضَاح أَنَّ الْمبردَ قَالَ: إِنَّ (كَانَ) حرف، قَالَ الْعَبْدي وَهَذَا أطرف مِن قَول مَن قَالَ: إِنَّ (لَيْسَ وَعَسَى) حرفان، قَالَ ابْن الْحَاج هُوَ وَإِنْ كَانَ فِي بادئ الرَّأْي ضَعِيفًا إِلَّا أَنَّه أقوى لمن تَأمل؛ لِأَنَّهَا لَا تدل على حدث، بل دَخَلَتْ لتفيد معنى الْمُضِيّ فِي خبرِ مَا دَخلتْ عَلَيْهِ"[83].

قال الرضي: "أمّا (كَانَ) وأخواتُها فهي مِن أفعالِ العِبارة واللفظِ، لأنّها تدخلها علاماتُ الأفعال من نحو (قَدْ)، و(السينِ) و(سَوْفَ)، وتتصرّفُ تصرُّفَ الأفعال، نحو: (كَانَ يَكُونُ، فهو كائنٌ وكُنْ ولاَ تَكُنْ)، وليست أفعالًا حقيقةً، لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَثٍ وزمانِ ذلك الحدث، و(كَانَ) وأخواتُها موضوعةٌ للدلالة على زمانِ وُجودِ خبرها، فهي بمنزلة اسمٍ من أسماء الزمان، يُؤْتَى به مع الجملة للدلالة على زمن وجودِ ذلك الخبر، فقولُك: (كان زيدٌ قائمًا) بمنزلة قولك: (زيدٌ قائمٌ أمْسِ)، وقولُك: (يكون زيدٌ قائمًا) بمنزلةِ (زيدٌ قائمٌ غدًا)، فثَبَتَ بما قلناه إنّها ليست أفعالًا حقيقةً، إذ ليس فيها دلالةٌ على الفعل الحقيقيَ الذي هو المصدرُ، وإنّما هي مشبَّهةٌ بالأفعال لفظًا"[84].

وأمَّا عسى فوقع الخلاف فيه بين الاسمية والفعلية، قال المرادي:"عسى ذهب بعض النحاة إلى أنَّه حرف، ونقله بعضهم عن ابن السراج، وحكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب، وذهب الجمهور إلى أنَّه فعل، وهو الصحيح، والدليل على فعليته اتصال

ضمائر الرفع البارزة به، نحو: عسيتُ، وعسيتُم، ولحاق تاء التأنيث له، نحو: عَسَتْ هندٌ أنْ تقومَ"[85].

وقد اختلفتْ آراء النحاة في (ليس)، أهي فعل أم حرف؟ على النحو الآتي:

الرأي الأول: أنَّها فعل؛ لاتصالها بتاء الفاعل وتاء التأنيث، فنقول: لستُ ولستم وليستْ، وهو رأي جمهور البصريين[86].

الرأي الثاني: أنَّها حرف عطف، وهو رأي الكوفيين أو البغداديين على خلاف بين النقلة[87].

الرأي الثالث: أنَّه حرفٌ ناصبٌ للمستثنى بمنزلة إلاَّ، نحو: أَتَوْني ليس زيدًا[88].

الرأي الرابع: أنَّها حرف بمنزلة(ما)، وهو رأي الفارسي – في أحد قوليه – وابن شقير وجماعة، أمَّا ابن السراج فذهب في أحد قوليه، حيث نَص على حرفيتها وأنَّها بمنزلة (ما)[89]، وفي موضع آخر جعلها فعلاً، فقال: "وهو الفعل الذي غير متصرف نحو: ليس وعسى وفعل التعجب ..."[90].

والراجح ما ذهب إليه ابن السراج والمالَقي وأبو علي الفارسي والهروي، وهو أنَّ (ليس) إذا وُجدتْ بشيء من خواص الأفعال فهي فعل بمنزلة (كان) كقولك: (ليس زيدٌ قائمًا)، وتكون حرفًا بمنزلة (ما)، مثل: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، بمعنى: (ما الطيب إلا المسك)، ويَبطل عملُها إذا دَخل (إلاَّ) على الخبر كقولك: (ليس زيدٌ إلاَّ قائمٌ)[91].

المسألة الخامسة عشرة: دلالة فِعْلِ التعجب.

ذهب أبو العباس ابن الحاج الأندلسي إلى جواز دلالة فعل التعجب على الأزمنة الثلاثة، وَالْأَكْثَر على أَنَّ فعل التَّعَجُّب (يدل على الْمَاضِي الْمُتَّصِل بِالْحَال) فَإِذا أُرِيد الْمَاضِي الْمُنْقَطع أُتِي بكان، أَو المستقبل أُتِي بيكون، قال المبرد (وَقيل) إِنَّمَا يدل على (الْحَال) دون الْمُضِيّ، وقَالَ ابْن الْحَاج: يدل على (الثَّلَاثَة) الْحَال والماضي والاستقبال، ويقيد فِي الْمُضِيّ بكان وَأمسى، وَفِي الْحَال بالآن، وَفِي الِاسْتِقْبَال بيكون

وَنَحْوه من الظروف الْمُسْتَقْبلَة كَقَوْلِه تَعَالَى: {أَسْمِعْ بهم وَأَبْصِرْ يَوْمَ يأتوننا} [مَرْيَم: 38][92].

المسألة السادسة عشرة: هل يجوز تقديم المفعول به على الفاعل؟

قال الزجَّاج في معانيه في قوله سبحانه {فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ} [الأنبياء: 15]: يجوز أنْ يكون {تِّلْكَ} في موضع رفع على اسم {زَالَت}، وفي موضع نصب على خبر {زَالَتْ}، ولا اختلاف بين النحويين في الوجهين.

فعلى ما قاله ابن الحاج، واتبع فيه الزجَّاج، وذَكَرَ أنَّ الشارح لا يتعرَّض لشيء ممَّا ذكره ابن السراج ومتأخرو أصحابنا، بأنَّه لا يجب تقديم الفاعل على المفعول وإنْ أَلْبَسَ.

والمشهور أنَّه إذا ألبس وجب تقديم الفاعل، ويزول الإلباس بقرينة معنوية، كَوَلَدَتْ هذه هذه، تشير بالأولى إلى صغيرة، أو كقولك: أكل كمثرى موسى، أو لفظية كضربتْ موسى سُعْدَى، وضرب موسى العاقل عيسى[93].

فيجوز تقديم المفعول به على الفاعل، كما ذهب إلى ذلك ابن السراج وأبو العباس ابن الحاج، قال سيبويه:"وإنْ قَدَّمْتَ الاسمَ فهو عربي جيد، وذلك قولك: زيدًا ضربتُ"[94]، وقد أجاز ذلك النحويون بعده[95].

وتقديم المفعول على الفاعل، على ثلاثة أقسام:

جائز نحو قوله تعالى: {فَرِيقًا هَدَى}(الآية 30 من سورة الأعراف)، وواجب نحو: (مَن أكرمتَ؟)؛ لأنَّ اسم الاستفهام له الصدر، ومُمْتنع، ويَمنعه ما أوجب تأخره أو توسُّطه.

وفي (ضرب موسى عيسى) يتعيَّن كونُ الأولِ فاعلاً، كذا قال ابن السراج، وتضافرت على ذلك نصوص المتأخرين، ونازعهم في ذلك أبو العباس ابن الحاج في نقده على ابن عصفور، وقال: لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض

الواهية، ولا يبعد أنْ يَقصدَ قاصدٌ ضَرْبَ أحدِهما من غير تعيين، فيأتي باللفظ المحتمل، ولا يُمْنَعُ أنْ يُتكلَّمَ به لغةً ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة[96].

وذكر المرادي أنَّ تقديم المفعول على الفاعِلِ على ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقًا، وهو مذهب الكسائي، والمنع مطلقًا، وهو مذهب الجمهور، واختاره الجزولي والشلوبين؛ حملاً لـ إلا على إنَّما، والتفصيل وهو مذهب ابن الأنباري، ونقل غيره أنَّ مذهب البصريين والفراء والكسائي إجازة تقديم المفعول إذا حُصِرَ بإلا[97].

المسألة السابعة عشرة: الرابط بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى: {والذين يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ ويَذَرُونَ أزواجًا يَتَرَبَّصْنَ بأَنفُسِهِنَّ أَربعةَ أَشْهُرٍ وعَشْرًا} [سورة البقرة،الآية: 234].

أجمع النحويون على ضرورة اشتمال الجملة الواقعة خبرًا على ذِكر يَرجع إلى المبتدأ، لكنَّهم اختلفوا في تعيين الرابط في بعض المواضع، منها قوله تعالى: {والذين يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ ويَذَرُونَ أزواجًا يَتَرَبَّصْنَ بأَنفُسِهِنَّ أَربعةَ أَشْهُرٍ وعَشْرًا}[سورة البقرة، الآية: 234]، فكان لهم في إعرابها هذه الوجوه:

الأول:المبتدأ محذوف، و(الذين) قام مقامه، والتقدير: وأزواج الذين يُتوفون منكم،والخبر(يَتربصْنَ)، ودل على المحذوف قول: ويَذَرُونَ أَزواجًا، فجاءت العبارة في غاية الإيجاز، فخُرِّج على حذف المضاف، أي: أزواج الذين يُتوفَّوْنَ، والرابط نون النسوة في (يَتربَّصْنَ)، وهذا القول اختاره أبو العباس ابن الحاج الأندلسي[98].

الثاني: أَنَّ «الذين» مبتدأٌ لا خبرَ له، بل أَخْبر عن الزوجات المتصلِ ذِكْرُهُنَّ به، لأنَّ الحديثَ معهنَّ في الاعتدادِ، فجاء الخبرُ عن المقصود، إذ المعنى: مَنْ مات عنها زوجُها تربَّصت. وإليه ذهب الكسائي والفراء[99].

وتحريرُ مذهبِ الكسائي والفراء أنَّه إذا ذُكِر اسمٌ، وذُكِر اسمٌ مضافٌ إليه فيه معنى الإخبارِ تُرِك عن الأولِ وأُخْبِر عن الثاني، نحو: «إنَّ زيداً وأختَه منطلقةٌ» المعنى: أنَّ أختَ زيدٍ منطلقةٌ.

الثالث: أَنَّ له خبر وهو «يتربَّصْن» ولا بُدَّ من حذفٍ يُصَحِّحُ وقوعَ هذه الجملةِ خبراً عن الأول لخلوِّها من الرابط، والتقديرُ: وأزواجُ الذين يُتَوَفَّوْن يتربَّصْنَ، ويدلُّ على هذا

المحذوفِ قولُه: «ويَذَرُونَ أزواجاً» فَحُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليهُ مُقامَه لتلك الدلالةِ[100].

الرابع: أنَّ الخبرَ أيضاً «يتربَّصْن» ولكن حُذِفَ العائدُ مِنَ الكلامِ لدلالةِ عليه، والتقدير: يَتربصْنَ بعدهم، أو بعد موتِهم، فالرابط عنده محذوف، قالهالأخفش، وارتضاه الفارسي، والزمخشري[101].

الخامس: أنَّ «يتربَّصْنَ» خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، التقديرُ: أزواجُهم يتربَّصْنَ، وهذه الجملةُ خبرٌ عن الأول، قاله المبردُ، وقال الزجاج: "وهذا إطباق البصريين وهو صواب"[102].

السادس: "أنَّ الخبرَ محذوفٌ بجملتِه قبلَ المبتدأ، تقديرُه: فيما يُتْلَى عليكم حكمُ الذين يُتَوَفَّوْن، ويكون قولُه «يتربَّصْنَ» جملةً مبيِّنَةً للحكم ومفسِّرة له، فلا موضع لها من الإعرابِ، ويُعْزى هذا لسيبويه، قال ابن عطية: "وحَكَى المهدويُّ عن سيبويه أنَّ المعنى: وفيما يُتْلَى عليكم الذين يُتَوَفَّوْنَ، ولا أعرفُ هذا الذي حكاه، لأنَّ ذلك إنما يتَّجهُ إذا كان في الكلام لفظُ أمرٍ بعد المبتدأ نحو قوله تعالى: {والسارق والسارقة فاقطعوا} [المائدة: 38] ، {الزانية والزاني فاجلدوا} [النور: 2]، وهذه الآيةُ فيها معنى الأمر لا لفظُه، فتحتاجُ مع هذا التقديرِ إلى تقديرٍ آخرَ يُسْتغنَى عنه إذا حَضَرَ لفظُ الأمرِ"[103].

السابع: "أنّ بعضَ الجملةِ قَام مَقام شَيءً مضافٍ إلى عائدِ المبتدأ، والتقديرُ: والذين يُتَوفَّون منكم ويذرون أزواجاً يتربصُ أزواجُهم فَحُذِف (أزواجهُم) بجملته، وقامَتِ النون التي هي ضميرُ الأزواج مَقامَهُنَّ بقيدِ إضافتهنَّ إلى ضمير ِالمبتدأ"[104].

الخاتمة:

وصل الحديث عن أبي العباس ابن الحاج الأندلسي إلى نتائج كثيرة، أهمها:

– ظهور تأثر ابن الحاج الأندلسي بآراء سيبويه إلى حد كبير، ودون تعصب، فقد كانت له اختيارات مخالفة للجمهور، بل كانت له اختيارات وافقتْ مذهب الكوفيين؛ لأنَّه ترجَّح له دليلُهم .

– اختيار أبو العباس ابن الحاج الأندلسي مذهب سيبويه والأخفش والجمهور في الأوزان الغالبة من مصادر الثلاثي، وأنَّه مَقيس فيما لم يُسْمَعْ فيه مصدر، فإنْ سُمِعَ فيه مصدرٌ وُقف عنده.

– انتقاد أبو العباس ابن الحاج الأندلسي ما منعه ابن عصفور، فقال: "(اشترِ السَّمْنَ الذي منوان بدرهم) جائز بلا شك، والحذفُ مِنَ الصلة أحسنُ من الحذف من الخبر، وكذلك: (أعجبني الذي الذكر جميل) تريد له.

– انتقاد أبو العباس ابن الحاج ما عَدَّهُ ابن عصفور ممَّا يلزم فيه حذفُ الخبرِ خطأً، نحو: (ضربي زيدًا قائمًا) فبيَّن أبو العباس ابنُ الحاج أنَّه لا مانع من قولك: (ضربي زيدًا إذا كان قائمًا)، و(إذْ كان قائمًا)، ولم يقل أحد: إنَّ هذا خبر لا يَثْبُتُ، وكذلك أيضًا لا مانعَ يَمنعُ مِن (ضربي زيدًا قائمًا حَسَنٌ).

– نَصَّ أبو العباس ابن الحاج على جواز دخولُ الفاءِ إذا كانتِ الجملة اسمية نحو: الذي هو يأتيني فله درهم، والذي هو في الدار.

– اختيار أبو العباس ابْن الْحَاج جواز تقدم معمول المضاف إليه على المضاف، وأنَّه نُقِلَ عن قومٍ جوازُ التَّقْدِيمِ في نَحْو (أَنا زيدًا مِثْلُ ضَارِبٍ).

– اختلاف النحويين في معنى (لو) على أقوال منها: قول ابن عصفور أنَّها تستعمل بمعنى (إنْ) للشرط في المستقبل، وانتقد ذلك أبو العباس ابنُ الحاج فقال: هذا خطأ، والقاطع بذلك أنَّك لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول: إنْ لا يقم زيد فعمرو منطلق.

– اختيار أبو العباس ابنُ الحاجِ ما ذهب إليه ابن كيسان مِن أَنَّ المخصوص ليس مبتدأ، بل هو بدل من (ذا) لازم التبعية.

– اختيار أبو العباس ابنُ الحاج صلاحَ صيغتي التعجب (ما أفعَلَه، وأَفْعِلْ به) للأزمنة الثلاثة.

– اختيار ابن الحاج رأي الكوفيين في جواز اقتباس (ما أفعله) في السواد والبياض، وأنَّه غير مقتصر على مورد السماع فيها، بل يجوز أنْ نقول: ما أبيضَ زيدًا، وما أسودَ فلانًا في الكلام والشعر.

– انتقد أبو العباس ابنُ الحاج ما أورده ابنُ عصفور مِن جواز التعجب مِن القيام والقعود، فقال: "أمَّا القيام، والقعود، والجلوس فمعانٍ لا يجوز التعجب منها، لأنَّها ممَّا لا يُتصور فيها الزيادةُ والنقص، فلا يُرَجَّحُ قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام، وكذا القعود والجلوس، أمَّا ما تكرر فِعْلُهُ وكثر كأن يقوم إنسان مرات عدَّة، وآخر أقل منها أو أكثر منها، فيمكن التعجب بأكثر أو أقل لا بلفظ الفعل نفسه".

– اختيار أبو العباس ابن الحاج جوازَ القولِ بحرفية (لَيْسَ وَعَسَى)، قَائلاً: "هُوَ وَإِن كَانَ فِي بادئ الرَّأْي ضَعِيفًا إِلَّا أَنَّه أقوى لِمَن تَأمل؛ لِأَنَّهَا لَا تدل على حدث، بل دَخَلَتْ لتفيد معنى الْمُضِيّ فِي خبرِ مَا دَخلتْ عَلَيْهِ".

– اختيار أبو العباس ابْنُ الْحَاجِ جوازَ دلالةِ فِعْلِ التعجب على الأزمنة الثلاثة: الْحَال والماضي والاستقبال ويقيد فِي الْمُضِيّ بكان وَأمسى، وَفِي الْحَال بالآن، وَفِي الِاسْتِقْبَال بيكون وَنَحْوه من الظروف الْمُسْتَقْبلَة.

– اختيار أبو العباس ابن الحاج جوازَ تقديم المفعول به على الفاعل، كما ذهب إلى ذلك ابن السراج.

– إجماع النحويين على ضرورة اشتمال الجملة الواقعة خبرًا على ذِكر يَرجع إلى المبتدأ، مع اختلافهم في تعيين الرابط في بعض المواضع.

هوامش البحث ومصادره:

1– ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 2، 1399هـ، 1979م، 359/1، والوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم الأسعد، دار الشروق للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، ص 164–165 .

2-ينظر: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد الزبيري، وإياد القيسي، ومصطفى الحبيب، وبشير القيسي، وعماد البغدادي، سلسلة إصدارات الحكمة – مانشستر ،ط1، 2003م، مج 1،ص 337 .

3- ينظر: بغية الوعاة 359/1، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملاَّ كاتب الحلبي والمعروف بحاجي خليفة (ت1017هـ- 1067م)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1413هـ - 1992م، ص706، 893، 957، 988، 1072، 1398، 1425، 1428، 1451، 1673، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ط المثنى، بغداد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 64/2 ، والوسيط في تاريخ النحو العربي، ص 164-165 .

4- ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، تح: د. عبد المجيد دياب، ط 1، شركة الطباعة العربية السعودية بالرياض، 1406هـ، ص47، وبغية الوعاة 360/1، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي، تح: محمد المصري، ط 1، مطبعة الفيصل، الكويت، 1407هـ، ص 63 – 64 ، ومعجم المؤلفين 64/2 ، والوسيط في تاريخ النحو العربي،ص165 .

5- ينظر: النحو والنحاة المدارس والخصائص، لخضر موسى محمد حمُّود، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1، 1423هـ ، 2003م، ص 256 – 257، والمدارس النحوية لطلاب الدراسات الجامعية، د. علي سعد الشتيوي، منشورات جامعة الجبل الغربي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، د ط ، 2009م ، ص 279 .

6- ينظر: المساعد على التسهيل 622/2 .

7- ينظر: الكتاب 5/4 – 6 .

8- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد 623/2 .

9- ينظر: الارتشاف (بتصرف يسير) 491/2 – 492 .

10- الكتاب 8/4 .

11- ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 205/1، وشرح الكافية الشافية 292/1، والارتشاف1021/2 .

12- الارتشاف 1021/2 - 1022.

13- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الاشبيلي 160/1 .

14- ارتشاف الضرب 1021/2.

15- ينظر: الارتشاف 1092/3، وهمع الهوامع 278/4 – 279 .

16- ينظر: الارتشاف 1094/3 .

17- ينظر: همع الهوامع 279/4 .

18- ينظر: همع الهوامع 278/4 .

19- ينظر: الارتشاف 35/2 .

20- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الشيخ: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية، - بيروت، لبنان، ط 1، 1421هـ ، 2000م،230/1 .

21- ينظر: المساعد 231/1 ، والتصريح 162/1 .

22- ينظر: الارتشاف 1115/3 - 1116، والقواعد الأساسية للغة العربية، للسيد أحمد الهاشمي، قرأ الكتاب ودققه وعلق عليه: أنس بديوي، دار المعرفة، بيروت ، لبنان، ط 2، 1430هـ ، 2009 م ، ص 128 - 129 .

23- ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور345/1، والمقرب، ص 89 .

24- ينظر: الارتشاف 1115/3 - 1116 .

25- ينظر: الهمع 109/1 .

26- ينظر: الارتشاف 1141/3 (بتصرف يسير)، والهمع 109/1 .

27- ينظر: الكتاب 142/1 – 144 .

28- ينظر: المقتضب 225/3 ، ومعاني الزجاج 172/2 ، والهمع 109/1 .

29- ينظر: الأصول 272/2 .

30- ينظر: الإيضاح العضدي، للفارسي، تح: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 1389هـ ، 1969م، ص 55، والمقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح: د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982م، 323/1.

31- الارتشاف 1141/3 –1142 .

32- ينظر: المفصل، ص 27، وشرح المفصل، لابن يعيش 100/1، والمقرب 86/1 .

33- ينظر: الارتشاف 1140/3، والهمع 1،109 .

34- ينظر: همع الهوامع 403/1 .

35- ينظر: همع الهوامع 372/1

36- ينظر: الارتشاف 1168/3 .

37- ينظر: الارتشاف 1167/3 ، وهمع الهوامع 113/1 .

38- ينظر: معاني القرآن ، للزجاج، 386/3، وارتشاف الضرب 1168/3، ومغني اللبيب 597/2، وشرح الأشموني على الألفية 56/2 .

39- ينظر: الارتشاف(بتصرف يسير)1168/3 .

40- ينظر: الهمع 511/2 .

41- ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 236/3، والارتشاف 1811/4، وشفاء العليل 706/2 .

42- ينظر: الارتشاف 1811/4، والمساعد على تسهيل الفوائد، ص 1984، والدرر اللوامع 59/2 .

43- ينظر: الكشاف 73/1، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري، دار الفكر، بيروت، 388/2، وشرح التسهيل، لابن مالك 236/3، وشرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1998م، ط 1، 241/2، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن

أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط 6، 1985، ص 639 .

44- الارتشاف 1811/4- 1812.

45- ينظر: الارتشاف 1898/4، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أ.د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط 3، 1423هـ، 2002م، ص360، والجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، و: أ. محمد نديم فاضل، دار الملتقى، ط 1، 1429هـ، 2008م، ص 284 – 285 .

46- الكتاب224/4 .

47- ينظر: ارتشاف الضرب 571/2، والجني الداني، ص276، وينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 358 .

48- شرح التسهيل، لابن مالك، ص 240، وينظر: الجني الداني، ص 275 .

49- شرح الكافية الشافية، لابن مالك 1631/3، وينظر: الجني الداني،ص 275 .

50- ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 360 .

51- ينظر: معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عَمَّان، الأردن، ط3، 2008م، 1429، 77/4 .

52- ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 360 .

53- ينظر: الجني الداني في حروف المعاني، ص 289 – 290 .

54- ينظر: المقتضب 143/2 ، والمسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، ط 1، 1405هـ ، 1985م، ص 845 .

55- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، مطبعة المدني، 1405هـ ، 1984م، 143/2 .

56- ينظر: التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله الصيمري، تح: د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر بدمشق، ط 1، 1402هـ ، 1982م، ص 280 .

57- الارتشاف 2060/4 .

58- الارتشاف 2073/4 .

59- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تح: د. صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، 1400هـ، 1980 م، 584/1 .

60- ينظر: المقتضب، للمبرد، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، سنة 1994م، 178/4، والأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل ابن السراج، تح: د.عبد الحسين الفتلي، ط 1، 1405هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 102/1 – 103، وارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، ود.رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1 ، 1418هـ، 1998م، 2078/4، وآراء ابن بري النحوية د. فرَّاج بن ناصر بن محمد الحمد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عمادة البحث العلمي، ط1، 1429هـ، 2008م،795/1 .

61- الكتاب، لسيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، دط، دت73/1 .

62- ينظر: الارتشاف 2078/4 .

63- ينظر: آراء ابن بري النحوية، 794/1 .

64- ينظر: شرح التسهيل، لابنمالك،. 47/3 ، وابن الحاج النحوي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1406هـ ، 1986 م، ص 85 ، وآراء ابن بري النحوية 794/1 – 798 .

65- الارتشاف 2078/4 .

66- ينظر: الارتشاف 2083/4، ومنهج السالك، لأبي حيان الأندلسي، تح: سدني جليزر نوهافن، 1947م، 376/2، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1400هـ، 1980م، 162/2، والإنصاف 148/1، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر،ط 3، 1409هـ، 1989م،239/8.

67- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، دار النفائس، بيروت، ط 10، 1407هـ، (ما جاء في صفة جهنم)، ص 703 .

68- الرجز لرؤبة بن العجاج، ينظر: أمالي المرتضى، للشريف المرتضى، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، ط 2، 1387هـ، 92/1، 317/2، والإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، 1982م،150/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المثنى بالقاهرة 93/6، 147/6، وخزانة الأدب، 230/8، 233، 239، واللسان مادة (بيض) .

69- البيت من بحر البسيط، هجا الشاعر فيه عمرو بن هند، ومعنى السربال: الثوب، وكنى ببياض السربال عن قلة الطبخ بسبب البخل وعدم بذل الطعام، إذ لو كان كريمًا لاتسخ ثوب طباخه .

والبيت في ديوان طرفة، ومعاني القرآن للفراء128/2، والإنصاف 149/1، وشرح المفصل، لابن يعيش 93/6، والمقرِّب 73/1، والخزانة 230/8، واللسان، مادة (بيض) .

70- ينظر: الارتشاف 2082/4 – 2083،وهمع الهوامع 318/3 .

71- ينظر: المصادر السابقة، والكتاب 97/4، والمقتضب 181/4، والأصول، لابن السراج 102/1، والإنصاف 148/1 .

72- سورة الإسراء، الآية: 72 .

73- ينظر: إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط 2، 1405هـ، 1985م، 435/3 .

74- ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعبد الحق ابن عطية، تح: المجلس العلمي بفاس، ط 2، المغرب، 1403هـ، 1982م، 435/3 (بتصرف يسير).

75- ينظر: المقتضب، 182/4 .

76- ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 46/3، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك 1088/2، والمساعد 162/2 .

77- ينظر: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده الأندلسي، ت: مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، 1958م،118/1 .

78- الارتشاف 2080/4 .

79- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تح: د. حاتم الضامن، بغداد، 1407هـ ، 1987 م، 434/1 .

80- الارتشاف 2080/4 .

81- همع الهوامع 318/3 .

82- الارتشاف 2084/4، وهمع الهوامع 318/3 .

83- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، 47/1 .

84- شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، تح: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 1422 هـ - 2001 م، 84/2 .

85- الجني الداني في حروف المعاني، ص 461 – 462 .

86- ينظر: شرح الكافية، للرضي محمد بن الحسن الاستراباذي، تح :د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط 1، 1998م، 197/4 – 198، والجني الداني، ص493، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد،دط، 262/1 .

87- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن مبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، ط1، 1419هـ، 1998م، ص292، والجني الداني،ص 498 .

88- ينظر: مغني اللبيب،ص 292، والجني الداني،ص 498 .

89- الأصول في النحو، لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1408هـ، 1988م، 210/2 .

90- الأصول في النحو، لابن السراج، 76/1 .

91- ينظر: رصف المباني، ص369، وكتاب الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تح: عبد المعين الملوحي،ط 2، 1413هـ، 1993هـ ،ص 195 – 196.

92- ينظر: همع الهوامع 52/3 .

93- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط 1،284/6 .

94- الكتاب 80/1 .

95- ينظر: الأصول، لابن السراج 174/1، وشرح التسهيل، لابن مالك 153/2 .

96- ينظر: توضيح المقاصد 593/2– 594 .

97- ينظر: توضيح المقاصد 596/2، وشرح الأشموني 1/ 177.

98- ينظر: ارتشاف الضرب 1118/3، والبحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، طبعة: 1420 هـ ، 515/2 .

99- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 476/2 .

100- ينظر: الدر المصون 476/2 .

101- ينظر: معاني القرآن، للأخفش، تح: د. فائز فارس، المطبعة العصرية في الكويت، ط 2، 1401هـ ، 1981م، 176/1، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ط 2، 1387هـ ، 1967م، 174/3، والكشاف، للزمخشري، 372/1 .

102- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط 1، 1408هـ ، 1988م، 314/1، وينظر: الدر المصون 477/2 .

103- الدر المصون 477/2، وهذا القول يُنسب لسيبويه، وليس في كتاب سيبويه ذكر لهذا القول، والله أعلم .

104- الدر المصون 478/2.